ديناميكيات التغيير في الشرق الأوسط

فلسطين: الشعب .. و الأرض .. والمقاومة

إبراهيم نوار

بعد أن غيب الموت الزعيم التاريخي الفلسطيني ياسر عرفات إشتدت قوة رياح التغيير في فلسطين المحتلة. لاحت في الأفق ضرورة الإقدام على خطوات جديدة وجريئة. الشعب الذي أنهكته الإنتفاضة المسلحة اصبح في أشد الحاجة إلى اكتشاف طريق جديد. المحتل الإسلائيلي الذي عجز على الرغم من ترسانة القوة المسلحة الفائقة القوة عن فرض إرادته كان هو الآخر يتوق إلى رؤية إشارات جديدة على الطريق. العالم كله وضع عينيه على خريطة المنطقة يتأملها في محاولة لاتخاذ قرار جريء بشأن المستقبل.

ببساطة شديدة فإن فترة تزيد على ٥٧ عاما من الصراع المسلح بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كانت دول عربية أخرى طرفا رئيساً فيه، أضحت تبحث عن نهاية. إن هذا الصراع التاريخي الذي دخلت دول عربية فيه لأسباب مختلفة، اختلطت فيه مصالح الشعب الفلسطيني بمصالح بقاء أنظمة عربية بعينها. وفي داخل الشعب الفلسطيني نفسه فإن مصالح الصامدين داخل الأرض المحتلة إختلطت كثيرا وربما ضاعت وسط مصالح الدياسبورا الفلسطينية التي باعت أو هربت من المذابح إلى الأمان في الخارج. وليس سرا لاقول أن الكثير من المتنفذين داخل منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا المولين، من أهالي الأرض المحتلة عام ٤٨ كانوا دائما يعارضون الحلول التي لا تضمن حقوقهم. ومع أن ذلك أدى عمليا إلى ابتلاع متواصل للأراضي الفلسطينية التي كان قرار التقسيم عام ٤٧ قد منحها للفلسطينيين، فإن دياسبورا الفلسطينيين لا تزال حتى الآن تقف بالمرصاد للحلول التي تضمن الحياة الكريمة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة بعد عام ٤٨ .

كان السؤال الأول الذي طرحته القيادة الفلسطينية على جماهيرها قبل انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ هو عن جدوى استمرار الإنتفاضة المسلحة المستمرة منذ أكثر من أربع سنوات. وكانت هناك دعوة للمراجعة وإعادة التفكير في سبل الكفاح الفلسطيني. ومن المتصور أن الزعيم الراحل (أبو عمار) لم يكن ليجرؤ على طرح هذا السؤال ولا على الدعوة إلى المراجعة، لأن تاريخ الرجل نبع من فوهة البندقية ومن مشروعية الكفاح المسلح. وعلى الرغم من أن المراجعة لا يجب أن تعتبر أبدا تشكيكا في شرعية وحق الكفاح المسلح ضد المعتدي المحتل، فإن الفكر السياسي لأي ثورة يضع الكفاح المسلح ضمن أي استراتيجية للتحرير كواحد من أدواتها. فإذا تحول الكفاح المسلح إلى الأداة الوحيدة في استراتيجية التحرير فإن هذا يكون فسادا في هذه الإستراتيجية. والأنكى من ذلك والأشد مرارة أن يتحول الكفاح المسلح إلى هدف في حد ذاته وليس إلى وسيلة. ثم بالتدريج وبسبب العزلة يتحول الكفاح المسلح إلى وسيلة للإنتحار الفردي طمعا في دخول الجنة وليس عملا عسكريا من أجل تحرير الوطن. ومن رصد شواهد ما كان يحدث على الساحة الفلسطينية خلال السنوات الأربع الأخيرة، يمكن القول أنه مع إجلال نيات وأرواح هؤلاء الذين قاموا بتفجير انفسهم فإنهم كانوا جميعا عنواناً لليأس السياسي الذي قادهم إلى الإنتحار.

وحتى نقترب من الواقع بجرأة تعالوا نراجع معاً مشهدا من المشاهد المتكررة خلال السنوات الماضية. تحدث عملية إنتحارية داخل إسرائيل يقتل بسببها عدد من الأشخاص. ترد إسرائيل باستخدام أسلحتها المختلفة فتقتل هي الأخرى عددا من الأشخاص الفلسطينيين، في العادة يكون أضعاف الخسائر البشرية التي لحقت بها. لكن الأمر لا يتوقف عند ذلك. تقوم إسرائيل بهدم منازل عائلات الذين فجروا أنفسهم وتصادر أراضيهم وفي أحوال كثيرة تجبرهم على الرحيل الفعلي من الأرض. وبتكرار السيناريو نفسه مرات ومرات تكون النتيجة قتلى فلسطينيين يفوق عددهم أضعاف القتلى الإسرائيليين (أرقام الإنتفاضة تشير إلى ان النسبة هي أكثرمن ثلاثة فلسطينيين مقابل كل إسرائيلي) وخسائر تصل إلى عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية الفلسطينية ومئات المنازل التي يتم هدمها. ماذا حدث إذن؟ إسرائيل حصلت على المزيد من الأرض وهذا ما تريده، وهجرت وقتلت ما شاء لها من الفلسطينيين وهذا أيضا ما تريده ضمن استراتيجية التوسع لبناء دولة من نهر الأردن إلى البحر المتوسط. وعلى الصعيد الآخر خسر الفلسطينيون أعدادا أكبر من القتلى ومن المهجرين وهذا ما لا يريدونه إضافة إلى خسارة المزيد من الأراضي التي يقاتلون من أجل استرجاعها وهو ما يتعارض مع مصالحهم الإستراتيجية في المحافظة على ما يملكون والعمل من أجل استرجاع ما ضاع منهم.

ومن الحجج التي ترددت خلال الإنتفاضة أن حسابات المكسب والخسارة في العمليات العسكرية هي حسابات عقيمة لأن الهدف من العمليات العسكرية سواء كانت بإطلاق صواريخ القسام أو كانت بتفجير الإنتحاريين أنفسهم، هو إشاعة الخوف والذعر في قلوب ونفوس الإسرائيليين! والحقيقة أن هذا بالضبط ما تريده القيادات الصهيونية المتطرفة مثل أرييل شارون وغيره. ما يريده هؤلاء هو أن يستقر في عقول الإسرائيليين وقلوبهم أنهم محاطون ببحر من الأعداء يتربصون بهم ليل نهار. وبهذا تستمر عسكرة المجتمع الصهيوني وتحصل إسرائيل على المدد المستمر من المعونات الخارجية وترد إسرائيل باستخدام قوتها العسكرية الفعلية باقتلاع الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وتوسيع نطاق الدولة الصهيونية وإضافة موارد جديدة إليها من خلال جذب المهاجرين من الخارج. إن القيادة السياسية في إسرائيل تعاملت مع الإنتفاضة الفلسطينية بالطريقة التي تساعد على تحقيق الإستراتيجية السياسية لهذه القيادة. وفي المقابل فإن الإنتفاضة الفلسطينية كانت بمثابة انتحار من أجل الإنتحار، معزولة عن إطارها السياسي عندما تحول العنف المسلح إلى هدف في حد ذاته.

إن الشعب الفلسطيني مقسم إلى أربعة أجزاء، الأول لا يزال يعيش داخل أراضي فلسطين التاريخية، أي الأراضي التي خصصها قرار التقسيم الذي أصدره مجلس الأمن للفلسطينيين. هؤلاء تطلق عليهم إسرائيل وصف "عرب إسرائيل" وهم ليسوا إلا الفلسطينيين الذين صمدوا في بيوتهم، لم يبيعوا ولم يهربوا.

وعلينا جميعا أن نرد إلى هؤلاء الإعتبار، لا أن ننظر إليهم نظرة شك وريبة. صحيح أنهم بحكم القانون الإسرائيلي أصبحوا مواطنين إسرائيليين، لكن هذا القانون لم يستطع أن يمحو هويتهم الفلسطينية ولغتهم العربية وانتماءهم العربي بشكل عام.

وللفلسطينيين المقيمين داخل إسرائيل مصلحة أكيدة في انتصار التسوية السلمية التاريخية التي من شأنها أن تعزز قوتهم في المجتمع الإسرائيلي وتبطل مبررات البطش اليومي بهم وتساعدهم على التواصل مع أهاليهم في الضفة وغزة من دون خوف من الإتهام بالعمالة أو الخيانة أو التعامل مع العدو.

القسم الثاني من الشعب الفلسطيني هو هؤلاء الذين يعيشون فعليا تحت سلطة الإحتلال أو في المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. وهؤلاء في الحقيقة هم الذين يدفعون منذ عام ٦٧ الثمن الفادح للشعارات القومية الجوفاء ولمتاجرة الأنظمة العربية المختلفة بقضيتهم منذ سقوطهم تحت الإحتلال بعد هزيمة الجيوش العربية المغاورة في حرب يونيو ١٩٦٧ . ففي خلال الفترة منذ بدء الإحتلال حتى الآن خسر مواطنو الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة كبيرة من أراضيهم وهاجرت أعداد كبيرة منهم وأصبح عليهم الآن ان يقبلوا بفتات ما كان يمكن أن يحصلوا عليه قبل عقود. فلا الكفاح المسلح أعاد إليهم ما كان قد سلب منهم ولا استطاع أن يحميهم من الموت أو الهجرة أو يحمي أراضيهم من الإغتصاب. هؤلاء يعمل قسم كبير منهم في إسرائيل أو يتعاملون اقتصاديا واستثماريا مع إسرائيل، ومن مصلحتهم أن ينفتحوا على العالم العربي وعلى العالم بهويتهم المستقلة وليس بالهوية الإسرائيلية أو من خلال سيطرتها. ولهؤلاء مصلحة أكيدة في انتصار مسيرة التسوية السلمية التاريخية التي من شأنها أن تعيد الحياة الطبيعية إليهم.

القسم الثالث من الشعب الفلسطيني هو هؤلاء الذين يعيشون في المخيمات في الدول العربية المجاورة خصوصا الأردن ولبنان وسورية. وهذا القسم من الشعب الفلسطيني هو أكثر من دفع ثمن الخلافات العربية والمنافسات الإقليمية الزائفة باسم القضية الفلسطينية. الفلسطينيون الذين يعيشون في مخيمات دولة معينة هم على الدوام في معظم الأحوال وسيلة للضغط على غيرهم من الفلسطينيين في داخل الساحة الفلسطينية نفسها. سورية على سبيل المثال لم تكن تتردد أبدا في تسوية خلافاتها مع عرفات عن استخدام فلسطينيي المخيمات السورية ضده يساعدها في ذلك الحركات السياسية المعارضة لعرفات التي كانت ترعاها حتى اشتدت عليها الضغوط فأمرتها بإغلاق مكاتبها والتوقف نهائيا عن العمل السياسي. فلسطينيو المخيمات بتحريض من الدول التي كانوا يقيمون فيها هم الذين ساروا في تظاهرات ضد جمال عبد الناصر عندما أعلن قبوله مبادرة روجرز بعد حرب ٦٧ وهم الذين فعلوا الشيء نفسه في مناسبات أخرى ضد قادة عرب آخرين لحساب قيادات الدول التي يعيشون فيها. فلسطينيو المخيمات هم ضحايا الاغتصاب الإسرائيلي وضحايا عفونة الأنظمة العربية التي ضيفتهم (الواقع أن هذه الأنظمة هي التي شجعتهم على ترك بيوتهم والرحيل عندما فشلت في حمايتهم). ولن يكون لهؤلاء مصلحة في استمرار قطار التسوية السلمية مالم تتضمن هذه التسوية تحقيق وضع عادل لهم يعيد إليهم إنسانيتهم. الشعار الذي يطرحه الفلسطينيون أنفسهم في هذا الصدد هو "حق العودة" وذلك في مقابل الشعار الذي تطرحه إسرائيل وهو "التوطين" في الأماكن التي يعيشون فيها.

أما القسم الرابع والأخير فهو يتكون من الفلسطينيين الذين هاجروا وأقاموا في المهاجر سواء كان ذلك في الدول العربية أو في أوروبا وأمريكا وأستراليا. وهؤلاء أيضا يطمحون إلى العودة واستعادة ممتلكاتهم. ومن ثم فإن "حق العودة" يمثل بالنسبة لهم السبب الوحيد لاستمرارهم في التمسك بفلسطينيتهم. ومن دون هذا الحق فإن هؤلاء من السهل جدا أن يذوبوا في بنية المجتمعات التي هاجروا إليها خصوصا أن الجيل الثاني أو الثالث هو أكثر قدرة على التلاؤم والإنسجام مع مجتمع الهجرة مقارنة بجيل المهاجرين الأوائل. ويتمسك الكثير من هؤلاء بحق العودة الفلسطيني للرد على الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين. وهذه حجة قوية جدا من الناحية النظرية والمنطقية، لكن تنقصها سبل تحقيقها. ويراهن هؤلاء على عنصر الوقت. وتقول الحجة الشائعة في هذا السياق "فلننتظر عشرين عاما أو مئة عام وسيجيء اليوم الذي نعود فيه". والحق أن من بين هؤلاء من أقطاب وممثلي القسم الرابع الكثير من ممولي منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أنهم لا يتصدرون في الغالب مناصب سياسية أو تنفيذية إلا أن نفوذهم الكبير داخل المنظمة يترك بصماته باستمرار على سياساتها.

ومن الناحيتين الأخلاقية والنظرية، سواء من زاوية الحق أو من زاوية التاريخ، فإن هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات (ومنها أيضا مخيمات داخل الضفة وغزة) يجب أن يعودوا إلى بيوتهم وأن تعود إليهم ممتلكاتهم أو يتم تعويضهم عنها وكذلك هؤلاء الذين تركوا فلسطين وهاجروا إلى أركان الأرض المختلفة. غير أن السياسة لا تلتقي في كل الأحيان مع اعتبارات الحق والأخلاق والتاريخ. السياسة في كل لحظة هي ناتج توازن القوى بين الأطراف المتنازعة. السياسة ببساطة هي "الحل العملي وليس الحل المثالي لمشاكل التاريخ" والعلاقات بين الناس والشعوب والدول. والسياسة الناجحة هي تلك التي توظف كل عناصر القوة الموجودة من أجل جعل الحلول العملية أمرا واقعا. أما القول بأن الزمن معنا أو معهم فإنه يتوقف على ماذا يفعل كل منا في الزمن. إن الزمن لا يعمل في مصلحة طرف بشكل تلقائي وإنما يعمل لمصلحة من يخلق للزمن بعدا جديدا ينحاز إلى مصلحته. الزمن عنصر محايد بطبيعته، والقول بأن الزمن يعمل بالضرورة لمصلحة الفلسطينيين هو حجة فاسدة لا تستقيم مع الواقع ولا مع التاريخ.

وهنا من الضروري أن نقول أن استراتيجية إسرائيل منذ نشأتها تركت للأنظمة العربية التغني بالشعارات الجوفاء ودق طبول الحرب ولجأت هي إلى سياسة خلق الحقائق على الأرض، سياسة خلق الأمر الواقع وترك العرب في كل مرحلة أمام معضلة جديدة شائكة لم تكن في حسبانهم من قبل. في عام ١٩٤٨ حارب العرب مطالبين بكل فلسطين، فأضاعوا أكثر من نصف فلسطين. في عام ١٩٦٧ حارب العرب من أجل نصف فلسطين، فأضاعوا كل فلسطين وفوقها سيناء والجولان وأراضي من جنوب لبنان. وعندما طرح الأستاذ أحمد بهاء الدين رحمه الله فكرة إقامة دولة فلسطينية على الضفة والقطاع في عام ١٩٦٨ فامت الدنيا ولم تقعد. وفي عام ١٩٧٣ وبعد حرب ناجحة نسبيا على الجبهة المصرية وقف العرب ضد قطار التسوية السياسية منذ مؤتمر "مينا هاوس" ودفعوا الفلسطينيين إلى رفض التفاوض من أجل تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة كاملين. وشيد العرب بعدها ما أسموه "جبهة الصمود والتصدي" فما كانت في الحقيقة سوى محاولة للمزايدة السياسية وسرعان ما تحولت إلى "جبهة القعود والتصدع"! والذين قالوا منذ ذلك الوقت بأنهم لن يحاربوا إلا في الوقت المناسب وقالوا أنهم يسعون أولا إلى تحقيق "التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل" فشلوا حتى في تحقيق التوازن الإستراتيجي داخل مجموعات السلطة الحاكمة في بلادهم! في عام ١٩٨٣ فشل العرب في حماية العاصمة اللبنانية من اجتياح القوات الإسرائيلية. وفي عام ١٩٩١ فشل العرب في الإستفادة من مؤتمر مدريد بالشكل الكافي. وبعد اتفاقات أوسلو وعودة القيادة الفلسطينية وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية أعاقت دولة عربية مفاوضات المسار الفلسطيني بحجة ضرورة الجمع بين المسارات، فتعثرت المفاوضات الفلسطينية ولم تتقدم المفاوضات السورية. وبعدما كان معروضا على الفلسطينيين ٩٧٪ من الضفة وغزة في مفاوضات طابا يعجز الآن الفلسطينيون عن نيل أقل من ذلك بسهولة. وبعد أن كان الفلسطينيون يطالبون بخروج القوات الإسرائيلية من المدن أصبحوا يطالبون أولا بهدم الحائط الأمني وبفتح المعابر وبعودة القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت فيها قبل تفجر الإنتفاضة الأخيرة وليس إلى خطوط قرار التقسيم أو القرار ١٢٤٢!

إن قطار التسوية الذي تشارك فيه الديبلوماسية المصرية بنشاط والذي انطلق أخيرا بقوة جديدة يدرك كل هذه الأبعاد والملابسات التي يدركها كل فلسطيني لا مصلحة له إلا إنقاذ وطنه وشعبه وليس الإنتصار لشعارات على حساب الواقع وعلى أشلاء جثث العباد. وطريق التسوية ليس سهلا. هناك الكثير من المشاكل التي تعترض إعادة الأمن والإستقرار إلى الضفة وغزة. وهناك الكثير من القضايا الشائكة مثل قضايا اللاجئين و عودتهم أو تعويضهم أو توطينهم إضافة إلى قضية القدس. وفي هذه القضية، أي القدس نهج أبو عمار مبكرا نهجا عمليا عندما أخذ يتحدث مرارا وتكرارا عن "الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف". وأذكر مرة في حوار معه أنني سألته ماذا يعني تحديدا بـ "القدس الشريف"، فكان رد (أبو عمار) أنها القدس القديمة بأحيائها الإسلامية المعروفة فقط. وأكد أن ذلك لا يضمن القدس كما هي الآن بضواحيها وتوسعاتها (أنظر ماذا فعل عنصر الزمن هنا في القدس!).

إن مسألة إقامة الدولة الفلسطينية لن تواجه صعوبات في الإتفاق على عاصمة لها فقط، بل إنها من المرجح أنها ستواجه مشكلة في كل شيء. وهنا سيتعين على القيادة الفلسطينية وعلى رعاة السلام في الشرق الأوسط التحلي بالصبر والتسلح بالحلول العملية وليس بالنيات الطيبة فقط من أجل مساعدة قطار التسوية على الوصول إلى محطته الأخيرة. وفوق كل ذلك ستواجه الدولة الفلسطينية تحدي الذين لا يريدون السلام داخل البيت الفلسطيني ذاته، إما لأسباب أيديولوجية أو بدافع خدمة قوى أخرى خارج فلسطين.

ومن الضروري أن أسجل هنا أن أي دولة فلسطينية في هذه الظروف ستكون في حاجة إلى تعاون وثيق مع جيرانها وفي مقدمتهم إسرائيل! هذه حقيقة واقعة فمستقبل الدولة الفلسطينية سيكون مرهونا بمستقبل تعاونها مع إسرائيل، ربما بمقدار أكبر من تعاونها مع الدول العربية في مرحلتها الأولى. وبعد ذلك فإن الدولة الوليدة يمكن أن تشق طريقها إلى الأمام على أساس إقامة علاقات دولية متكافئة. وقد تدخل الدولة الفلسطينية في ترتيبات تعاقدية للتعاون مع إسرائيل والأردن بهدف دعم إمكاناتها الطبيعية والإقتصادية المحدودة. إن التقدم على طريق السلام هذه المرة يجب أن يحصل على كل الدعم والمساندة. هناك في المعسكر الإسرائيلي قوى كثيرة ضد السلام. وهذه القوى يعززها بوعي زائف للأسف ظهير في المعسكر الفلسطيني. ومن الضروري حصار كل من المعسكرين وحصر تأثيرهما على الرأي العام حتى لا تتعثر مسيرة السلام الفلسطيني مرة أخرى.

في انتظار البرابرة... في وداع البرابرة

د. فالح عبد الجبار

في الأسطورة يقول الشاعر الأثير كافافي: ارتدى الناس اجمل الحلل، تجملوا بالزهور ، نصبوا الاقواس احتفاء بمقدم البرابرة، لكن رسولاً من الحدود ابلغ المدن الزاهية، المزدانة بالاقواس، ان البرابرة لن يأتوا، فعاد الكل خائباً بغصة في الحلق: لمن صنعنا ذلك كله إذاً !؟

في الواقع ارتدى الناس، في جل مدن العراق، اجمل الحلل، تجملوا بالزهور وخرجوا في تحد جمعي لا مثيل له في وداع البرابرة ذاتهم. في الليل اصلاً، قبل بدء الاقتراع باثنتي عشرة ساعة، بدأ الاختبار، البرابرة استلوا بنادقهم وراحوا حيثما وجدوا، يطلقون النار عشوائياً حتى انبلاج الفجر، قبل ذلك رشقوا سكينة المنازل الآمنة بآلاف المنشورات، لا انتظار، ولا خنوع، ولا نكوص او تقهقر، غاب عنهم لون السماء لفرط ما انحنت الرقاب. فاجأ العراقيون انفسهم مثلما فاجأوا العالم، كان خوفهم من عودة التوتاليتارية اكبر بكثير من خشيتهم من مفرقعات الانتحاريين. بعد لأي، تدبر هؤلاء إرسال ثلاثة عشر انتحارياً، احدهم طفل معوق (منغولي) أحاطوه بزنار من المتفجرات ومزقوا أشلاءه البريئة قرب مركز اقتراع. اطلقوا ايضاً بعد لأي، خمس قنابل هاون، وفي موضع او موضعين سددوا النيران على مواقع انتخابية.

الشرطة رجت الناخبين التريث ساعتين لاجلاء جثة الانتحاري وجثث ضحاياه، فأصر هؤلاء على البقاء.

منذ عامين والريبة تعصف بي إزاء مآل العراق، اما نهار الاحد الثلاثين من كانون الثاني (يناير) من العام الخامس من الالفية الثالثة، فقد عبر العراق خط التحريم الاول.

صوت العراقيون، اولا، ضد سلفية العصر الحجري التي ترى في حرية الاختيار صنماً من اصنام العصر الحديث، ذلك هو شعار غراب الصحراء بن لادن وبومته الصغيرة ، الزرقاوي.

صوت العراقيون ايضاً ضد الدولة التوتاليتارية أياً كان لبوسها، معلنين عن تنوعهم، وحقهم في الخلاف مبدأ سامياً.

صوت العراقيون ايضاً لحقهم في استعادة سيادة العراق بالتماس وسائل سلمية، حضارية خلافاً لدعاة عودة البعث المخلوع الذين يسترون عريهم بورقة توت (المقاومة)، فقد كان واضحاً للعراقيين ان مقاومة الاحتلال سلماً، وبالوسائل السياسية، ممكنة بل مطلوبة، وكلما امعن أولئك في العنف زاد تمسك العراقيين بوسائل السلم السياسي، مدركين بحكمة بسيطة ان الكهرباء ومضخات الوقود، ثروة وطنية لا رموز لسيطرة اجنبية.

ولعل اهم ما صوت له العراقيون القطيعة مع الفكر القومي، الذي يصر آخر ممثليه على النطق باسم امة من دون تفويض، وعلى ازدراء الجموع على انها "كم" وعلى اجندة العنف ولا شيء سوى العنف.

التصويت العراقي بهذا الاصرار تحت حد السيف يقارب فعلاً عجائبياً، فهو نقد علمي للثقافة السياسية في العالم العربي التي انشغلت عن موضوعة الديمقراطية وذهلت عن البنية المؤسساتية للدولة ونواظم عملها، بمواضيع اخرى، لاهية مثلاً بالوحدة القومية، والتحرر والتنمية عن دولة القانون ودولة المؤسسات.على مدى القرن المنصرم، تحول الفكر القومي الى التشبع بالفاشية التي تضع الدولة فوق الامة، والنخبة فوق الجمع، والحزب الواحد فوق الكل، مطبقاً مقولة موسوليني الشهيرة: لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة كل شيء داخل الدولة. هذا الاطلاق الذي نشأ في منعطف أوروبي معروف (الحرب العالمية الاولى ونجاح ثورة البلاشفة) تحول الى اقنوم مقدس تعيد السلفية إنتاجه على مستوى متدن من الفكر، ومستوى أعلى من القسوة.

لعل التصويت العراقي إذا ما ترسخ في اطر ديمقراطية وخرج من الاحتلال المؤقت في كل حال، سيضع نهاية لفكرة الدولة التوتاليتارية والدولة الأحادية أثيناً وايديولوجيا، لقد قدمت لنا هذه الدولة على انها الترياق الشافي لكل العلل، من تحرير فلسطين الى توحيد العرب في امة- دولة الى اطلاق التنمية الى بلوغ تخوم التقدم الصناعي. ومن نافل القول انها بالمنطق التوتاليتاري عينه، انتهت الى احياء كل نقائض ادعاءاتها. الدولة القطرية، التي يزدريها هذا الفكر صارت بؤرة الولاء واكثر من ذلك ان سياسيات الصهر الاثني والواحدية السياسية مزقتها احياناً وانحدرت الامة الى القبيلة والاسرة، وهبطت كل مؤشرات التنمية باطراد جلي. ولايزال الشعب الفلسطيني يصارع لانتزاع حقه في تحقيق ذاته الوطنية، بعيداً عن قعقعة الجيوش العربية التي حولت شعوب المنطقة الى قطعان باسم حق فلسطين لكان عبودية العرب شرط للتحرير!

ثمة يقظة جديدة، بدأت من بين ما بدأت به في اعادة الاعتبار للدولة القطرية بوصفها عامل توحيد لخليط سديمي من طوائف وقبائل وملل ونحل مما ينتمي الى عالم ما قبل الدولة القومية. لعل ابرز المفكرين في هذا الشأن البحراني محمد جابر الانصاري. وثمة يقظة اخرى عملية ترى في الديمقراطية ضرورة لا ترفاً. لا يزال جيل الستينيات القومي الذي تخلى عن فكرة الحريات الديمقراطية واندمج بالعسكر وروج لانقلاباتهم يقاوم هذا الانعطاف، قابعاً خلف كليشيهات فارغة ابرزها هذا الشعار الكاريكاتيري: لا انتخابات تحت حراب الاحتلال.

هذا الشعار لا يطبق بالطبع على الانتخابات الفلسطينية التي تجرى في ظل الاحتلال، بل على العراق وحده.

ينسى اللاهجون بهذا الانكار ان المانيا وايطاليا والنمسا واليابان خاضت انتخاباتها في ظل الاحتلال في القرن المنصرم، وينسى هؤلاء ايضاً ان الادارة الاميركية كانت تتطلع لادارة العراق بحكم مباشر مدة عامين او ثلاثة اعوام في اقل تقدير. وبوسع الريابين العودة الى محاضر الكونغرس (١٩ شباط٢٠٠٣) بتدقيق افادة غروسمان وفايث. ينسى المتشككون ايضاً ان الانتخابات كانت مطلباً وطنياً عراقياً فرض فرضاً بتظاهرات حاشدة ارغمت الادارة الاميركية على التسريع بمبدأ نقل السيادة في تشرين الثاني ٢٠٠٣ وتثبيت موعد الانتخابات من دون تسويف.

ندرك ان الديموقراطية هي اطر وادوات ومؤسسات لادارة المجتمعات الحضرية الفائقة التعقيد، وهي بذاتها وسيلة للتوافق والاتفاق لكنها ليست حلاً للمشاكل والتعقيدات، انها وسيلة للحلول، وأول هذه الحلول وضع قانون اساسي يتعلم من اخطاء وخطايا الماضي.

ابدى العراقيون عموماً انضباطاً مذهلاً في التوجه الى مراكز الاقتراع في التزام نظام الطوابير، في ابداء الهدوء وتلك السكينة المسالمة وبوسعهم ان يتعلموا فن التوافق والاخذ والعطاء خيراً من السياسيين القدامى والجدد.

لقد شكك جل المعلقين العرب في اجراء الانتخابات بالامس وهم يشككون اليوم في القدرة على بناء نظام سياسي جامع، مانع متوازن، وخالطت هذا التشكيك نزعة ارتياب في الاكثرية الشيعية طعناً في انتمائها الى العالم العربي، او ميلها الديمقراطي، وكذا الحال في الموقف ازاء الكرد. لقد كانت الوطنية العراقية منذ ولدت عام ١٩٢٠ صناعة سنية -شيعية، ولا يختلف الشيعة عن السنة في وجود تيارات شتى اسلامية وعلمانية ليبرالية ومركزية حضرية وقبلية، وبهذا المعنى فان تنوع الهويات الشامل منها والجزئي حقيقة قائمة في عالم السياسة اليوم، وهذه سمة لا تقتصر على جماعة بعينها في العراق، بل انها ليست حكراً على العراق وحده، وهي تعبير عن اختلال النظام السياسي واعتراض على هذا الاختلال. والتوازن وحده كفيل بزوال الهويات الجزئية، بوسعنا الالتفات الى الماضي والبكاء على الاطلال غير ان بوسع المرء ايضاً ان يرنو الى المستقبل.

على رغم جنون العراقيين، فانهم اليوم يتجملون بالصبر، وعلى رغم الاوجاع ينتظرون المسرات. ذات مرة قال شاعر شاب: كل اعضائي هادئة عدا العراق. وعلى العرب ان يحترموا الوجع العراقي والا يقايضوا هذه الامة بثقالة فكر ونظام مهزومين